مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 7 / العـــــــدد: 1 (2022)، ص 209– 226

ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات – آفاق و تحديات –

مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2019

Promoting Algerian exports outside the hydrocarbon sector
- Prospects and challenges-
A descriptive and analytical approach to Algerian exports during the period 2010-2019

العرجوم مطيع*، مخبر الإقتصاد و التنمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، lardjoum.moutie@cu-tipaza.dz
بن سحنون سمير، مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، bensahnoune.samir@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2 /2022/2 تاريخ القبول: 4 /2022/5 تاريخ النشر: 2022/6/2

ملخص:

في ظل التذبذبات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و إنعكاس ذلك على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وأثـــره علـــى مخططات التنمية، سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع آليات من شأنها المساهمة في ترقية حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بما يتماشى والسياسة المنتهجة لتنويع الاقتصاد الوطني نظرا لامتلاكها إمكانات و موارد تمكّنها من الدخول إلى الأسواق العالمية خاصة في مجالها الإفريقي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و انعكاساتها على عمليات التصدير ومواجهة التحديات الراهنة في ظل بيئة اقتصاد السوق القائم على ميكانيزمات العرض والطلب، حيث خلصت الدراسة أنه بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الأهداف المسطرة إلّا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات، و ان الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، التصدير، الصادرات خارج المحروقات، تنويع الإقتصاد.

تصنيف JEL : F34,B27,F13

Abstract:

In light of fluctuations in oil prices in international markets and its impact on Algeria's income from foreign currency and on development plans the Algerian government sought to develop mechanisms that would contribute to the promotion of Algerian exports outside hydrocarbons in line with the policy of diversification of the national economy, as it has the potential and resources that enable it to enter the international markets, especially in the African area.

This research paper aims to shed light on the most important measures set by the Algerian government to encourage exports outside hydrocarbons and their repercussions on export operations, and facing the current challenges in the environment of a market economy based on supply and demand mechanisms, where the study concluded that despite the efforts made to achieve the established goals, only The results were not up to expectations, and exports outside of hydrocarbons are still marginal

Keywords: International commerce, Exportations**,** Exports outside hydrocarbons, diversification of economy.

Jel Classification Codes: F13, B27,F 43.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية شديدة للمحروقات، حيث أن عائدات النفط لا زالت تسهم بدور رئيسي في تكوين الناتج الإجمالي المحلي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة، مما جعلت الجزائر تعيش في حالة ترقب دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية، الأمر الذي دفع بصناع القرار في الجزائر إلى البحث عن بدائل تنموية أخرى كمصادر لتمويل ميزانيتها والحصول على العملة الصعبة وتفادي الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية).

وفي ذات الصدد، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية حيث سعت إلى إعداد استراتيجيات بديلة لقطاع النفط (الصناعة، الزراعة، السياحة وغيرها....) من شأنها إخراج الاقتصاد الوطني من دائرة التبعية وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة، وذلك من خلال الإعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من إختلالات هيكلية تجسدت فيعدم قدرتها على توسيع نشاطها في الأسواق الإقليمية والعالمية رغم امتلاكها لمؤهلات ومقومات تمكنها من النجاح في الأسواق الدولية.

حيث يرجع كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور وعدم فعالية الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات.

وأمام هذه الوضعية، سعت الحكومة الجزائرية في إطار رؤيتها الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني والحد من التبعية للمحروقات إلى وضع حيز التطبيق جملة من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات و بالتالي تنويع الوطني وزيادة تنافسينه.

1.1 إشكالية الدراسة: بناءً على ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

إلى أي مدى أسهمت الإجراءات والتدابير الحكومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التحولات الإقتصادية العالمية الراهنة؟

- ✓ **المحور الأول:** واقع التصدير و عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- ✓ **المحور الثاني:** التحفيزات والإجراءات المعتمدة لترقية خارج المحروقات في الجزائر.
- ✓ **المحور الثالث:** دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019.

2.1 هدف الدراسة :إن الهدف من الدراسة إبراز أهم الإجراءات التحفيزية التي أقرّتها الحكومة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات وتبيين انعكاساتها على نشاط التصدير في الجزائر.

3.1 منهج الدراسة: حتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة و الوصول إلى كافة تطلعاتها، لابد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع إشكالية الدراسة، كما تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات و إحصاءات بعض الهيئات الوطنية.

2. المحور الأول: واقع التصدير و عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول خاصة في ظل الانفتاح على الأسواق الدولية و اشتداد حدة التنافس بينها، حيث اجمع الاقتصاديون على الأهمية الإستراتيجية التي يحتلها نشاط التصدير لما يقدمه للاقتصاد الوطني من جلب للعملة الصعبة و كذا تصريف الفائض من الإنتاج المحلي نحو الأسواق الدولية.

1.2 مفهوم نشاط التصدير و أنواعه و أهميته.

لقد اهتم الفكر الاقتصادي بنشاط التصدير باعتباره من بين أهم مقومات و محددات التنمية الاقتصادية

1.1.2 مفهوم نشاط التصدير: لقد تم تقديم جملة من المفاهيم حول التصدير باختلاف وجهات نظر الباحثين، حيث يمكن توضيح مفهومه من خلال التعاريف التالية:

– التصدير هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على اكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية(محمود، 2011، صفحة 50).

– و يعرف بأنه: المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج، و في المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي(وصاف، 2004، صفحة 2).

–و هو أيضا: قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية، إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار فرص العمل و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة و غيرها(النجار، التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية، 2008، صفحة 15).

و عليه، يمكن القول بأن التصدير هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة محليا التي يتم تصريفها نحو الأسواق الخارجية بغية ضمان استمرارية العملية الإنتاجية و تحقيق مداخيل إضافية من العملة الصعبة.

2.1.2 أنواع التصدير: يمكن للمؤسسة أن تقوم بعمليات التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر.

- **التصدير المباشر:** و هو دخول المؤسسة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلف الاستثمار و المخاطرة مفترضة أن بأن العوائد المحققة من وراء دخولها المباشر يغطي كلف الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المحققة إلى الوسطاء(البكري، 2006، صفحة 280).
- **التصدير غير المباشر:** يعد التصدير غير المباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به ذلك" النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل(سعد غالب، 2002، صفحة 38).

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن أقل استثمارا وأقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجيا(جاسم، 2003، صفحة 77).

كما يتم أيضا عن طريق وكلاء التوزيع وشركات متعددة الجنسية وفروعها والمشروعات المشتركة، وعمليات البناء و التشغيل وغيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية (النجار، 2002، صفحة 15).

3.1.2 أهمية نشاط التصدير خارج المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

لقد وضعت الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية هدف ترقية الصادرات غير النفطية في صلب مخططاتها التنموية، ايمانا منها بضرورة فك إرتباط الإقتصاد الوطني و تبعيته للمحروقات بما يسمح بتنويعه و تحسين أداءه، بناء على الإعتبارات التالية(قاسمي، 2014، صفحة 76):

- ✓ يُسهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غير كاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فان زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة اتساع وتنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف ومتعددة الأذواق.
- ✓ تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة، لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات التشغيل وحل مشكلة البطالة.
- ✓ يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض آثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية.
- ✓ تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته و ربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.
- ✓ إن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع المحروقات الذي يسجل عجزا مزمنا.

كما تبرز أهمية هذا التوجه في سعي المؤسسات الناشطة في مجال التصدير إلى تحقيق جملة من الأهداف، و أهمها(قاسمي، 2014، صفحة 77):

- زيادة المبيعات وانخفاض التكلفة، حيث إن اعتماد المؤسسة على سياسة فعالة للتصدير يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة المباعة الذي ينتج عنها انخفاض تكلفة المنتج إلى أقل مستوى ممكن مما يكسبها القدرة على المنافسة؛
- يساعد التصدير المؤسسة على التقليل من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية لأنه يوزع مخاطر انخفاض الطلب على عدة أسواق؛
- إن الإنتاج من أجل التصدير يؤدي إلى رواج المنتج في السوق المحلي نتيجة زيادة عدد الزبائن المحليين بفضل ارتفاع مستويات الجودة التي تعتبر عنصرا أساسيا في تحسين أداء اقتصاديات البلد؛
- يمكن المؤسسة من اكتساب خبرة أكبر في المجالات الفنية المرتبطة بالتصدير كأساليب التسويق الدولي نتيجة الاقتراب أكثر فأكثر من الهيئات المعنية بالعملية التصديرية.

2.2 ضرورة ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

لقد عرف نشاط التصدير خاصة ما تعلق بالصادرات خارج المحروقات جملة من الإختلالات الهيكلية، مما انعكس سلبا على الميزان التجاري بصفة خاصة، و أداء الاقتصاد الجزائري ككل.

1.2 عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات: هناك العديد من المشاكل التي لا تزال تعرقل التوسع في النشاط التصديري و لعل ذلك يرجع أساسا إلى مجموعة من الأسباب يمكن إبراز أهمها في مايلي(بن زكوة و مسعودي، 2017، صفحة 36):

- المشاكل على المستوى الجزئي: ممثلة بشكل رئيسي في الضعف الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية في مستوى الإنتاج و الجودة و كذا قنوات التوزيع و غيرها...
- المشاكل المرتبطة بالمحيط الإقتصادي: و التي تميزها عدم وضع معالم استراتيجية التصدير، انعدام الخبرة و سوء استخدام التكنولوجيا.
- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي: و المتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الدولية، سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات، زيادة إلى عدم وضع و تحديد مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات و تداخلها.....

2.2 مجالات النشاط الرئيسية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

بغرض الشروع الفعلي في الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، بادرت الحكومة الجزائرية إلى تحديد القطاعات التي ستُولى لها الأهمية لتنفيذ الخطة الموضوعة لهذا الغرض، و التي ستكون بمثابة القاطرة الأمامية للدفع نحو بناء اقتصاد متعدد، و هي تتمثل في الصناعات الغذائية و المنتجات الصيدلانية إضافة إلى التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال المطورة من طرف المؤسسات الناشئة و أخيرا قطع غيار المركبات، حيث أن الميزان التجاري الجزائري يبرز تبعية الإقتصاد الوطني بشكل شبه مطلق للمحروقات، لذا كان من الضروري البحث على السبل الكفيلة لتغيير هذه المعطيات، من خلال تشجيع الإستثمار و تطوير الفلاحة و كذا التركيز على المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجال التكنولوجيات الحديثة(جربوعة ، 2020).

و من جهة أخرى، فإن الإجراء المدرج في إطار قانون المالية لسنة 2020 و المتعلق بإلغاء قاعدة الاستثمار 49/51 بالنسبة للقطاعات غير الاستراتيجية، مما سيؤدي حتما إلى إعطاء دفع إضافي للاستثمار في الجزائر، مع الإشارة إلى ضرورة حماية المنتوج الوطني و المصالح العليا للجزائر دون الإخلال بالتزاماتها في إطار اتفاقياتها التجارية.

3. المحور الثاني: التحفيزات والإجراءات المعتمدة لترقية خارج المحروقات في الجزائر.

في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، بادرت الحكومة الجزائرية إلى وضع أرضية قانونية و تنظيمية من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة في إستراتيجيتها لتنويع الاقتصاد الوطني و التقليل من التبعية للمحروقات.

1.3 أجهزة و هيئات ترقية الصادرات.

استحدثت الحكومة الجزائرية العديد من الأجهزة و الهيئات التي ينصبّ نشاطها في تطوير التجارة الخارجية و ترقية الصادرات خارج المحروقات، يمكن إبراز أهمها في مايلي:

1.1.3 وزارة التجارة (المديرية العامة للتجارة الخارجية):

تسعى وزارة التجارة بالإضافة إلى نشاطاتها المتعلقة برسم السياسات التجارية و تنظيم و متابعة مختلف العمليات التجارية على المستوى المحلي، إلى ترقية و تنشيط سبل الولوج إلى الأسواق الدولية، و الذي يعتبر من المهام الرئيسية للمديرية العامة للتجارة الخارجية التي تضم أربعة مديريات فرعية هي(وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2019):

- مديرية متابعة و ترقية المبادلات التجارية.
- مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة.
- مديرية متابعة الاتفاقيات التجارية الإقليمية و التعاون.
- مديرية العلاقات التجارية الثنائية.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة التجارة ممثلة في المديرية العامة للتجارة الخارجية يتمحور نشاطها في ترقية المبادلات التجارية خاصة خارج المحروقات من خلال ما يأتي (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2019):

- الاقتراح والاسهام في تنفيذ الإطار القانوني و التنظيمي للمبادلات التجارية؛
- تنظيم و تقسيم و القيام بالمفاوضات حول الاتفاقيات التجارية الدولية و السهر على تنفيذها و متابعتها؛
- السهر على مطابقة الأجهزة و البرامج التي تسير التجارة الخارجية مع التشريع و التنظيم المعمول به؛
- تنشيط و تفعيل النشاطات التجارية الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف مع المصالح المختصة؛
- معالجة مختلف النزاعات المتعلقة بالتجارة الخارجية في حدود الصلاحيات الممنوحة؛
- تطوير و اقتراح استراتيجية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- تشجيع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في الأحداث الاقتصادية الوطنية أو الخارجية؛
- تسهيل و تنشيط، بالتنسيق مع المؤسسات المعنية، المصالح المسئولة عن الشؤون التجارية في البعثات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج؛
- المساهمة في تأسيس و تنظيم تشغيل المناطق الحرة؛
- ضمان تطوير و تنفيذ نظام الاتصالات و المعلومات الإحصائية عن التجارة الدولية.

و ضمن إطار التوجه الاستراتيجي الجديد للجزائر، تم استحداث وزارة منتدبة للتجارة الخارجية لمواجهة التحديات و الرهانات الحالية بهدف بناء اقتصاد قوي غير تابع للخارج أو مرتبط بالجباية البترولية، و بوسعه وضع الأسس الركيزة لترقية تنافسية المنتوج الجزائري محليا ويسمح له بالمنافسة في الأسواق الخارجية.

2.1.3 المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:

حيث تم استحداث هذا المجلس وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 جوان 2004، حيث يتولى المهام التالية(المرسوم التنفيذي رقم 04-173، 2004):

- الاسهام في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها.
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسّع الصادرات خارج المحروقات.

3.1.3 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

في إطار إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات وضعت السلطات العمومية عدة إجراءات تأطيرية من شأنها ترقية المنتج الوطني محليا و كذا في الأسواق الدولية، حيث تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) من أهم الآليات المتخصصة لتنفيذ هذه

الاستراتيجية، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، من اجل توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، من خلال لعب دور الوساطة بين مؤسسات الدولة و المصدرين الجزائريين، و كذا دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث حددت مهامها في مايلي(المرسوم التنفيذي رقم 04-174، 2004):

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسييرها.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- وضع تصوّر للمنشورات المختصة و المذكرات الظرفية و توزيعها في مجال التجارة الخارجية.
- متابعة المتعاملين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية المختصّة المنظّمة في الخارج.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين في تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة و الجوائز و النياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.
- يمكن أن تقوم الوكالة، زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان و في تلقين تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية و كذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات و المؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.

4.1.3 الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI):

أنشئت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم94/96 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس 1996 ،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمثل المصالح العامة لقطاعي الصناعة والتجارة، حيث تتمثل مهامها في ما يلي(المرسوم التنفيذي رقم 96-94، 1996):

- تزويد السلطات العمومية بالآراء و المقترحات و التوصيات حول قطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات؛
- تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر و خارجها التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية و المبادلات التجارية مع الخارج و تنميتها؛
- تنجز كل الأعمال و الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات و الخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية؛
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات و الخدمات الوطنية إلى الخارج؛
- تقيم علاقات التعاون و التبادل و تبرم اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
- تقوم بنشاطات التعليم و التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات لصالح المؤسسات؛
- تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية الرسمية في الخارج؛
- تبدي رأيها في الاتفاقيات و الاتفاقات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية؛
- كما يمكن أن تشكل مؤسسة للمصالحة و التحكيم قصد تسوية النزاعات التجارية الوطنية و الدولية.

5.1.3 الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2016، و الغرض منه هو تقديم الدعم المالي للمصدرين في أعمالهم المتعلقة بالترويج لمنتجاتهم و وضعها في الأسواق الخارجية، حيث يتم منح معونة الدولة من خلال FSPE إلى أي شركة مقيمة تنتج السلع أو الخدمات أو إلى أي تاجر مسجل بشكل منتظم في السجل التجاري في مجال التصدير، و يتم تحديد مقدار المساعدات الممنوحة من قبل وزير التجارة وفقا للنسب المئوية المحددة مسبقا و اعتمادا على الموارد المتاحة.

حيث بناء على المرسوم التنفيذي 14-238 المؤرخ في 2014/08/25 المعدل و المكمل للمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 1996/06/05 المحدد لمجالات إعانة الصندوق الخاص لترقية الصادرات التي حددها بـــ (وزارة التجارة ترقية الصادرات، 2019):

- جزء من التكاليف المتعلقة بدراسات الأسواق الخارجية، و معلومات المصدرين و الدراسات لتحسين جودة المنتجات و الخدمات المعدّة للتصدير؛
- جزء من تكاليف مشاركة المصدّرين في الصالونات و المعارض المتخصصة في الخارج، و كذلك تحمل تكاليف مشاركة الشركات في المنتديات التقنية الدولية؛
- الدعم الجزئي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من اجل تطوير تشخيص التصدير و إنشاء خلايا تصديرية داخلية؛
- تحمل جزء من تكاليف التنقيب عن الأسواق الخارجية التي يدعمها المصدّرون، و كذلك المساعدة في التأسيس الأولي للكيانات التجارية في الأسواق الخارجية؛
- المساعدة في تحرير و توزيع المواد الترويجية للمنتجات و الخدمات المعدّة للتصدير و استخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات الحديثة (إنشاء مواقع الويب....)؛
- تقديم الدعم لإنشاء الملصقات، لتغطية تكاليف الحماية في الخارج للمنتجات و الخدمات المعدّة للتصدير (العلامات و العلامات التجارية و براءات الاختراع)، و كذلك تمويل الجوائز و الميداليات الممنوحة سنويا للمصدرين، و الأبحاث الجامعية بشأن الصادرات غير الهيدوكربونية؛
- المساعدة في تنفيذ برامج التدريب في التجارة الخارجية؛
- تحمل جزء من تكاليف النقل.

تم إنشاء FSPE لتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال تغطية جزء من التكاليف المتعلقة بنقل البضائع و مشاركة الشركات الجزائرية في المعارض في الخارج بالمعدلات الآتية:

* المشاركة في الفعاليات الاقتصادية في الخارج: حيث يتولى الصندوق المساهمة بنسبة 80% في حالة المشاركة الجماعية في الصالونات و المعارض المدرجة في البرنامج السنوي الرسمي، و بنسبة 50% في حالة المشاركة بصفة فردية في الصالونات و المعارض غير المدرجة في البرنامج، و بنسبة 100% في حالة المشاركة ذات الطبيعة الاستثنائية

تجدر الإشارة إلى أن تكاليف الإعلان (الملصقات، الكتيبات، المنشورات، الإعلان على الوسائط المرئية و المسموعة و المكتوبة) الخاصة بالحدث، يتم تغطيتها بواسطةFSPE.

* بالنسبة للنقل و العبور و المناولة للبضائع بغرض التصدير: حيث يتولى الصندوق المساهمة بنسبة 50% في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف ماعدا التمور، 25% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى الوجهات البعيدة.

6.1.3 الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير(SAFEX):

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم برأسمال يقدر بـــ 800.000.000.00 دج، استحدثت بعد تغيير اسم و نشاط الديوان الوطني للمعارضONAFEX الذي أنشأ بموجب المرسوم رقم 71-38 المؤرخ في29 ديسمبر 1971 الذي بدوره تم تغيير

تسميته سنة 1990 إلى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX و أصبحت تتمتع بالاستقلالية المالية و تلحق بمصالح وزارة التجارة سنة 2011، حيث تقوم الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير بالمهام الآتية(صافكس، 2019):

–تنظيم المعارض و الصالونات ذات الطابع المحلي، الجهوي و الدولي؛

– تنظيم و تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض والصالونات الدولية في الخارج؛

– تقديم الدعم و المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الدولية من خلال:

- ✓ توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
- ✓ فرص الشراكة و الأعمال في الخارج؛
- ✓ ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين و الدوليين؛
- ✓ توضيح إجراءات التصدير؛
- ✓ نشر المجلات الاقتصادية و الكتالوجات التجارية؛
- ✓ تنظيم الاجتماعات المهنية و الندوات و المؤتمرات؛
- ✓ إدارة و تشغيل البنى التحتية لقصر المعارض.

7.1.3 الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX):

هي شركة أسهم برأسمال يقدر بـــ 2.000.000.000.00 دج، و تخضع لأحكام المادة 04 من الأمر 06/96 الصادر في 1996/01/10 و التي تنص على أن تأمين ائتمان التصدير أوكلت إلى شركة مسئولة عن ضمان(CAGEX, 2019):

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
- مساعدة و تشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تعويض و تغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
- تعويض المؤمن (المصدّر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
- بيع المعلومات التجارية للمستوردين و الممولين.

بصفة عامة فإن مهام الشركة تتلخص في تشجيع و تعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و ضمان مبيعات الائتمان لصالح الشركات الاقتصادية النشطة في السوق الوطنية.

8.1.3 الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL):

الهدف من إنشاءها هو الدفاع عن حقيق المصدرين الجزائريين، و تضم أكثر من 100 مصدّر، و أهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، تحقيق التواصل بين المصدّرين، تجميع و نشر المعلومات ذات الطابع التجاري و الاقتصادي و كذا توفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين(بن زكوة و مسعودي، 2017، صفحة 35).

2.3 إجراءات وتدابير ترقية الصادرات.

بهدف دعم و ترقية عمليات التصدير خارج المحروقات، أقرت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات و التسهيلات التحفيزية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.3 التسهيلات الضريبية و الجبائية:

تمنح الإعفاءات الضريبية لأنشطة التصدير مثل الضريبة على النشاط المهني (TAP) و ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضريبة أرباح الشركات (IBS)، حيث أن المزايا الضريبية الرئيسية الممنوحة للمصدّرين تتمثل في ما يلي(ALGEX, 2019):

أ. الإعفاء من الضرائب المباشرة و الضرائب المماثلة TAPوIBS.

- الضريبة على النشاط المهني (TAP):لا يتم تضمينه في رقم الأعمال الذي تفرض على أساسه TAP، قيمة المبيعات و عمليات النقل أو عمليات السمسرة التي تتعلق بالأشياء أو البضائع المعدّة مباشرة للتصدير.
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS):إعفاء دائم من IBS، خاصة العمليات المدرّة للعملة الصعبة لاسيما عمليات المبيعات أو الخدمات الموجهة للتصدير.

حيث تمنح هذه الإعفاءات بما يتناسب مع حجم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة، و تخضع هذه الأحكام إلى تقديم الشركات من قبل الدوائر الضريبية المختصة لوثيقة تثبت فعلا دفع الأرباح بالعملة الصعبة إلى بنك وطني في الجزائر.

كما أن عمليات النقل البري و البحري و الجوي و إعادة التأمين و العمليات المصرفية لا يشملها الإعفاء. (المادة 5/10 من قانون المالية لعام 2011 المعدل لأحكام المادة 138 من قانون الضرائب و الضرائب المماثلة).

ب. الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال.

– الرسم على القيمة المضافة TVA على معاملات مبيعات التصدير: حيث تعفى من الرسم على القيمة المضافة (المادة 13من قانون الضرائب) حالات البيع المتعلقة بالسلع المصدرة و السلع ذات المنشأ الوطني و تسليمها إلى المستودعات الجمركية المنشأة قانونا، عدا بعض الاستثناءات.

– عمليات الشراء بالإعفاء (Franchise) من الرسم على القيمة المضافة: حيث يمكن أن يستفيد المصدّر من هذا الإعفاء للمشتريات أو واردات البضائع، التي يقوم بها المصدر، بغرض التصدير أو إعادة التصدير على حالها، أو لإدماجها في تصنيع المنتجات أو تركيبها أو تعبئتها.

– استرجاع الرسم على القيمة المضافة TVA: يمكن الاستفادة من هذا الإجراء على جميع السلع و الخدمات التي تستفيد من ترخيص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2.2.3 التسهيلات الجمركية:

يلعب النظام الجمركي دورا أساسيا و فعالا في التأثير على التجارة الخارجية بصفة عامة و التصدير و تنشيطه بصفة خاصة، من خلال برنامج تحديث القطاع، شرعت إدارة الجمارك في سياسة الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية و مع الأطراف الأخرى في سلسلة التجارة الخارجية لمواجهة تحديات عولمة الاقتصاد و تحرير التجارة و تعزيز الاستثمار.

حيث قدمت الحكومة الجزائرية جملة من التسهيلات الجمركية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين تشجيعا لهم في عمليات التصدير، و لعل أهمها(ALGEX, 2019) :

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، و هذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من اجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي؛

- زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع، بالإضافة إلى التسهيلات على مستوى مختلف الموانئ.
- تفعيل دفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف CACI؛
- التصريح المسبق المبكر و تقديم البيان قبل وصول البضائع.

3.2.3 التسهيلات البنكية:

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو سلع مقرها الجزائر، و تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج، أو من اجل التصدير، حيث(ALGEX, 2019):

- تخضع عمليات تصدير المنتجات عن طريق البيع النهائي أو بيع التسليم و كذا عمليات تصير الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى بنك وسيط معتمد و مؤسس في الجزائر، من اجل التعرف إلى الصفقة التجارية من خلال رقم تسجيلها، و تكون محل تقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل إدارة الجمارك عند إعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير.
- أما بخصوص استعادة و إعادة عائدات التصدير، فإن المصدّر يجب عليه استعادة عائدات التصدير في اجل لا يتعدى 180يوما بدءا من تاريخ إرسال البضائع أو تاريخ انجاز الخدمات.

و قد سمحت التغييرات التي أدخلتها التعليمة رقم 07-01 المؤرخة في 2007/02/03 لبنك الجزائر و المتعلقة بالقواعد المطبقة على معاملات التجارة الخارجية في السلع و الخدمات، و الأحكام المالية المطبقة على الصادرات مزيدا من التسهيلات:

- حيث أصبحت الصادرات معفاة من التوطين البنكي؛
- أما صادرات المنتجات الطازجة أو القابلة للتلف أو الخطيرة حيث يمكن أن تجرى خلال 05 أيام عمل التي تلي تاريخ إرسال السلع أو التصريح الجمركي؛
- وبخصوص التصدير بالاستيداع، حيث يجب دفع ثمن الصادرات بالاستيداع في نقس وقت انجاز عمليات البيع من طرف المودع أو الوكيل الجمركي؛
- و ضمن بند مسؤولية استعادة عائدات التصدير تم حذف إلزامية بيع أو إعادة استيراد المنتجات خلال مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ إرسال المنتجات، على أن تحصل عائدات التصدير في غضون المدة المحددة (180 يوما) بداء من تاريخ البيع.

4.2.3 التسهيلات الحكومية:

إن الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الدعم الموجه لترقية الصادرات، تؤكد التزامها بسياسة المساعدة للشركات المصدرة من خلال تدابير أخرى تتدخل في إطار عمليات التجارة الخارجية، حيث تعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على التسهيلات التي تمنحها للشركات بهدف جعل إجراءات التصدير أكثر مرونة و سلاسة.

بصرف النظر عن بعض الاستثناءات التي تهدف إلى حماية الثروة الحيوانية و النباتية، و التراث الأثري و التاريخي، فإن نشاط التصدير متاح في الجزائر ولا يخضع للترخيص أو الشروط المسبقة إلاّ ما تعلق باحترام الإجراءات و القوانين التي تنظم التجارة الخارجية.

و من ضمن ما قامت به الحكومة الجزائرية لتعزيز فرص الشراكة و الاستثمار بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات، التوقيع على جملة من الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف من اجل الاستفادة من الفرص التصديرية و الولوج إلى أسواق خارجية جديدة، مثل اتفاق التجارة التفضيلي مع تونس، الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر GZALE، توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولا تزال المساعي قائمة من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

4. المحور الثالث: دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019.

1.4 الاتجاه العام للتجارة الخارجية.

سجلت عمليات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2019 ما يلي:

- إجمالي الواردات قدر بـــ 41,93مليار دولار أمريكي، منخفضا بنسبة 9,49% مقارنة مع نتائج سنة 2018.
- عرف إجمالي الصادرات انخفاضا محسوسا بـــ 14,29% بالمقارنة مع 2018 أي ما يعادل 35,82 مليار دولار أمريكي.

على هذا الأساس فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـــ 6,11 مليار دولار أمريكي، كما قدرت نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات بـــ84,43% مقابل 90,22 % المسجلة خلال 2018، وفق ما هو موضح في الجدول الآتي

الجدول رقم (01): الميزان التجاري لسنتي2018 و 2019.

الوحدة: بالمليون

	2018		2019*		التطور %	
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار
الواردات	5 403 232,97	46 330,21	5 005 302,53	41 934,12	-7,36	-9,49
الصادرات	4 873 960,29	41 797,32	4 275 400,28	35 823.54	-12,28	-14,29
الميزان التجاري	-529 272,67	-4 532,89	-729 902,25	-6 110.57	37,91	34,81
نسبة التغطية (%)	90,22		85,43			

المصدر:مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

أما بخصوص تطور الميزان التجاري للجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 حيث يعرف هذا الأخير عجزا بلغ ذروته سنة 2016 بقيمة -17063 مليون دولار، ليبدأ في التناقص تدريجيا بالتوازي مع إستراتيجية الحكومة لتقليص الواردات و الرفع من قيمة الصادرات خاصة خارج المحروقات التي لا تزال تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات بالرغم من الانتعاش الطفيف الذي عرفته خلال سنتي 2018 و 2019، و هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02):تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010 -2019)

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2156	2582	2063	1780	1930	2 925	2 580
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	33261	38 871	33 243
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	35191	41 797	35 823
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	46059	46 330	41 934
الميزان التجاري	**16580**	**26242**	**21490**	**11065**	**4306**	**-13714**	**-17063**	**-10868**	**-4 532**	**-6 110**

المصدر: – عن الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

– مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

حيث يوضح الشكل التالي أن عجز الميزان التجاري يتجه نحو التناقص بعدما عرف مؤشرا ايجابيا خلال الفترة 2010–2014

الشكل رقم (01):تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010 –2019)

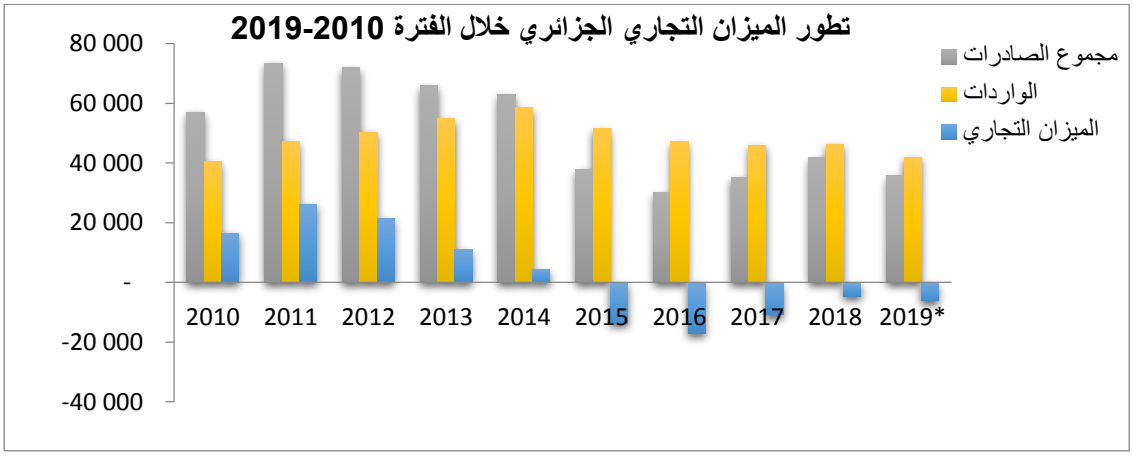

المصدر:من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 02.

2.4 هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

لا تزال المحروقات تشكل أهم المبيعات الجزائرية إلى الخارج خلال سنة 2019 بنسبة تقدر بـــ 92,80 % من الإجمالي العام الصادرات مسجلة انخفاضا محسوسا بنسبة 14,48 % مقارنة مع حصيلة سنة 2018، أما الصادرات خارج المحروقات فلا تزال تشكل نسبة ضئيلة من الإجمالي العام للصادرات بنسبة قدرت بـــ 07,20 % أي ما يعادل 02,58 مليار دولار أمريكي مع تسجيل انخفاضا في قيمتها بـــ 11,80 % مقارنة مع سنة 2018، بالرغم من المجهودات المبذولة لترقيتها، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03):تطور الصادرات الجزائرية (2018 -2019)

الوحدة: بالمليون

	2018			2019*			نسبة التطور (%)
	بالدينار	بالدولار	النسبة(%)	بالدينار	بالدولار	النسبة(%)	
المحروقات	4 532 811,92	38 871,75	93,00	3 967 442,64	33 243,17	92,80	-14,48
منتجات خارج المحروقات	341 148,37	2 925,56	7,00	307 957,64	2 580,37	7,20	-11,80
المجموع	4 873 960,29	41 797,32	100	4 275 400,28	35 823,54	100	-14,29

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

و خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 شهد هيكل الصادرات الجزائرية سيطرة مطلقة للمحروقات و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04):تطور أهم الصادرات الجزائرية (2010 -2019)

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*

التغذية	315	355	315	402	323	235	327	349	374	408
طاقة و تشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33 261	38 871	33 243
مواد خام	94	161	168	109	109	106	84	73	92	96
نصف مواد	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1 410	2 336	1957
سلع المعدات الفلاحية	1	-	1	-	2	1	-	0,29	0,31	0,25
سلع المعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90	83
سلع الاستهلاك	30	15	19	17	11	11	19	20	34	37
مجموع الصادرات	**57053**	**73489**	**71866**	**64974**	**62886**	**34668**	**30026**	**35 191**	**41 797**	**35 824**

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر

من خلال بيانات الجدولين رقم(02) و (03) نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تتكون أساسا من المواد نصف المصنعة بقيمة 1,96 مليار دولار أمريكي، تليها المنتجات الغذائية بقيمة تصديرية قدرت بـــ 408 مليون دولار أمريكي، متبوعة بالمواد الخام بـــ 96 مليون دولار أمريكي، و أخيرا سلع المعدات الصناعية و سلع الاستهلاك غير الغذائية و سلع المعدات الزراعية بالقيم 83 مليون دولار، 37 مليون دولار و 0,25 مليون دولار على التوالي.

أما في ما يخص تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي تبقى ضعيفة و محتشمة، و هي موضحة في الشكل الآتي:

الجدول رقم (05):تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2018 -2019)

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

المنتجات الأساسية	2018		2019 *		نسبة التطور
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	(%)
الأسمدة المعدنية أو الكيميائية النتروجينية.	948,30	32,41	801,26	31,05	-15,51
الزيوت وغيرها من المنتجات من تقطير قطران الفحم درجة حرارة عالية.	661,48	22,61	502,28	19,47	-24,07
الأمونيا اللامائية أو في محلول مائي.	459,51	15,71	298,59	11,57	-35,02
والسكروز النقي الكيميائي في صورة صلبة.	233,29	7,97	260,17	10,08	11,52
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	50,95	1,74	68,81	2,66	34,64
قضبان الحديد أوقصب السكر أو البنجر الفولاذ....	0,00	0,0	67,80	2,63	-
التمر ، التين ، الأناناس ، الأفوكادو ، الجوافة ، المانجو ، طازجة أو مجففة.	64,85	2,22	63,79	2,47	1,63
الاسمنت الهيدروليكي العادي و الملوّن.	25,16	0,86	60,68	2,35	141,19
الهيدروجين ، الغازات النادرة وغيرها من العناصر غير المعدنية.	40,33	1,86	55,32	2,14	37,17
المنتجات المدرفلة على الساخن من الحديد أو غير سبائك الصلب	33,65	1,15	28,10	1,09	-16,48
المجموع الجزئي	**2 517,53**	**86,05**	**2 206,61**	**85,52**	**-12,35**
منتجات أخرى	408,03	13,95	373,77	14,48	-8,40
المجموع	**2 925,56**	**100%**	**2 580,37**	**100%**	**100%**

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين أن المنتجات الخمس الأولى المصدّرة خارج المحروقات لسنة 2019 تشكل لوحدها 74,80 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهي الأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيميائية ، الزيوت وغيرها من المنتجات من تقطير قطران الفحم ، الأمونيا اللامائية أو السكريات بنجر وفوسفات الكالسيوم الطبيعي بالنسب 31.05٪ ،19.47 ٪ ، 11.57 ٪ ، 10.08 ٪ و 2.66 ٪ على التوالي.

حيث عرفت صادرات قصب السكر أو البنجر، فوسفات الكالسيوم الطبيعي، و الهيدروجين و الغازات النادرة ارتفاعا محسوسا بالنسب التالية: 11,52%، 34,64% و 37,17%، مع كما عرفت صادرات الاسمنت الهيدروليكي ارتفاعا كبيرا و استثنائيا قدّر بنسبة 141,19%.

أما بخصوص صادرات الامونيا اللامائية أو في محلول مائي، الزيوت وغيرها من المنتجات من تقطير قطران الفحم، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية النتروجينية و التمر، التين فقد عرفت تراجعا بنسب متفاوتة أي بـــ 35,02%، 24,07%،15,51% و 1,63% على التوالي.

3.4 توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية

تحاول الحكومة الجزائرية من خلال الإجراءات التحفيزية لترقية الصادرات تعزيز تواجدها في أسواقها التقليدية و كذا الولوج إلى أسواق دولية جديدة، حيث تتوزع الصادرات الجزائرية عبر دول العالم وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (06):توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية (2018-2019)

المنطقة الجغرافية	2018		2019		نسبة التطور (%)
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	
إفريقيا	2 181,85	5,22	2 169,65	6,06	-0,56
أمريكا	7 042,30	16,85	3 884,09	10,84	-44,58
آسيا	5 772,96	13,81	6 424,16	17,93	11,28
أوروبا	26 551,60	63,52	22 814,44	63,69	-14,08
اوقيانوسيا	248,61	0,59	531,20	1,84	113,67
المجموع	**41 797,32**	**100 %**	**35 823.54**	**100 %**	**-14,29**

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر **الوحدة**: بالمليون دولار أمريكي

من خلال الجدول يتضح أن النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية تتجه نحو أوروبا خاصة دول الاتحاد الأوروبي، – و هذا بحكم الموقع الجغرافي القريب و كذا اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين – حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو دول أوروبا 22814, 44 مليون دولار سنة 2019 أي بنسبة 63,69 % بالرغم من انخفاض قيمتها بـــ 14,08% عن سنة 2018، تم تليها دول آسيا بنسبة 17,93% و أمريكا بـــ 10,84%.

خلال سنة 2019 الزبائن الخمس الأولين للجزائر يمثلون حوالي 50,85% من إجمالي الصادرات، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07):أهم وجهات الصادرات الجزائرية (2018-2019)

الزبائن الرئيسيين	2019		نسبة التطور %
	القيمة	النسبة (%)	
فرنسا	5 053,50	14,11	0,52
ايطاليا	4 621,53	12,90	-23,43
اسبانيا	3 995,38	11,15	-21,20
بريطانيا العظمى	2 299,73	6,42	-15,78
تركيا	2 246,97	6,27	-5,07
الولايات المتحدة الأمريكية	2 193,67	6,12	-45,75
الصين	1 639,95	4,58	28,38
الهند	1 520,30	4,24	-0,74
هولندا	1 504,29	4,20	-29,39

كوريا الجنوبية	1 374,27	3,84	11,21
تونس	1 350,82	3,77	42,15
البرازيل	1 242,58	3,47	-44,78
البرتغال	884,03	2,47	-26,20
بلجيكا	856,96	2,39	-31,08
سانغفورة	575,27	1,61	204,74
المجموع الجزئي	**31 359,23**	**87,54**	
باقي العالم (128 دولة)	4 464,31	12,46	
المجموع	**35 823,54**	**100%**	

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر. **الوحدة**: بالمليون دولار أمريكي

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن فرنسا لا تزال الزبون الأول و الرئيسي للصادرات الجزائرية بحصة تقدر بـــ 14,11 % خلال سنة 2019، تليها كل من ايطاليا، اسبانيا، بريطانيا العظمى و تركيا بحصص 12,90%،11,15%، 6,42% و 6,27 %على التوالي.

الشكل رقم (02):حصص الزبائن الرئيسيين من إجمالي الصادرات الجزائرية (2018 -2019)

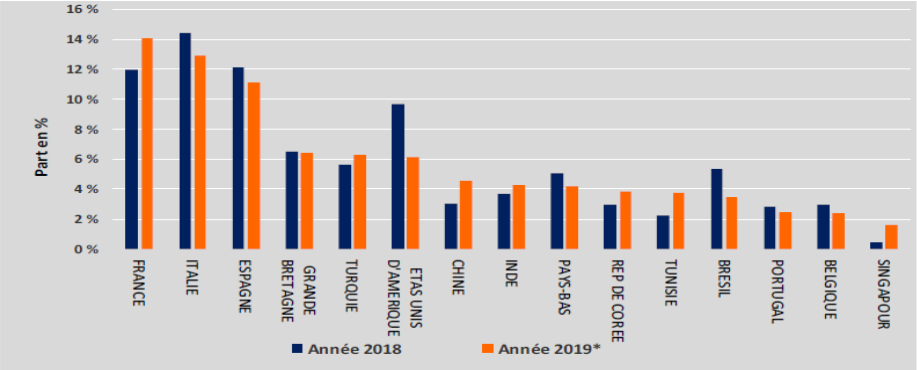

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

حيث شهدت الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية أعلى معدل انخفاض لها بنسبة 45,75% خلال سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 بسبب انخفاض صادرات الزيوت النفطية الخامة و غير الخامة الجزائرية نحو الولايات المتحدة بنسبة 48,46%.

5. الخـــــــــــــــــــــــــــــاتمـــــة.

على اعتبار أن مداخيل الجزائر يعود مصدرها بشكل رئيسي إلى عائدات المحروقات، و بالنظر إلى عدم قدرة الدولة على السيطرة على أسعارها في الأسواق الدولية لاعتبارات سياسية و اقتصادية، فإن البحث على مصادر بديلة للمداخيل أضحى ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى من اجل تفادي أي انعكاسات أو هزات ارتدادية لانخفاض أسعارها، و لهذا السبب فإن الجزائر وقعت جملة من الآليات و الإجراءات من أجل تنويع الاقتصاد الوطني و تشجيع عمليات التصدير خارج المحروقات، إلاّ هذه الإجراءات لم تأت أكلها بالشكل المطلوب.

حيث خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ارتفاع أسعار المحروقات خاصة مع بداية الألفية كانت له آثار ايجابية على مداخيل الجزائر مما ساهم في تمويل النفقات العامة لتنفيذ إستراتيجية الدولة للتنمية.
- لا تزال الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، و بالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي هامشي.

- هيمنة المحروقات على مداخيل الدولة يجعلها في مواجهة أزمات مباشرة في حال انخفاض أسعارها تماما مثل ما حدث خلال أزمة 1986، و هو ما تم تسجيله ابتداء من سنة 2014.
- ضعف و قصور نشاط القطاع الخاص في عمليات التصدير خارج المحروقات نظرا لغياب ثقافة التصدير لأغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص و كذا بيروقراطية الإجراءات الإدارية و البنكية التي تعرقل ولوجهم إلى النشاط الدولي.
- فشل المنظومة المالية و البنكية في تفعيل و تطوير نشاط التصدير من خلال تركيزها على منح القروض للاستيراد بدل تشجيع المؤسسات الخاصة أو العامة لتقوية النشاطات الإنتاجية لتغطية الطلب المحلي و من ثمة التوجه نحو الأسواق الخارجية.

التوصيات و الإقتراحات:

من خلال النتائج المذكورة أعلاه، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تفعيل النشاط التصديري خارج قطاع المحروقات في الجزائر كمايلي:

- العمل بتنسيق اكبر مع مختلف المتدخلين في نشاط التصدير و التجارة الخارجية؛
- تشجيع القطاع الخاص و توفير أحسن الظروف لتوسع نشاطه محليا و خارجيا؛
- تصميم و تنفيذ برامج تكوينية و تدريبية للمؤسسات النشطة في مجال التصدير لتأهيلها و تحديث إجراءات و أساليب التصدير المتبعة من طرفها؛
- تفعيل دور البعثات و الممثليات الدبلوماسية في الخارج خاصة الملحقين التجاريين، حيث يمكن أن يكونوا همزة وصل بين المتعاملين الاقتصاديين و الأجانب؛
- استغلال الإمكانات و المؤهلات التي تزخر بها الجزائر و كذا البعد الاستراتيجي و السياسي خاصة في القارة السمراء بغية الدخول إلى الأسواق الإفريقية و افتكاك حصة مميزة فيها؛
- العمل على تطوير قطاع النقل و اللوجستيك الذي يعتبر شريان أي نشاط اقتصادي؛
- إعادة النظر في المنظومة المسيّرة للاستثمار من اجل استقطاب المستثمرين المحليين و الأجانب لتنشيط عجلة الإنتاج و الاستفادة من التكنولوجيا للرفع من القدرات الإنتاجية و بالتالي تغطية الطلب الوطني و التوجه نحو التصدير؛
- التركيز على النشاطات الإنتاجية التنافسية في الصناعة و الزراعة و الخدمات؛
- تطوير النظام المالي و البنكي بما يسمح بتسهيل التعاملات المالية بين المتعاملين الاقتصاديين و تحويل الأموال و الأرباح، و كذا فتح فروع و شبابيك للبنوك الوطنية في الخارج؛
- النظر في إمكانية إقامة مناطق حرة خاصة في المناطق الحدودية من أجل تفعيل التجارة البينية بين دول الجوار كخطوة أولى نحو التوسع إلى باقي الدول؛
- إعادة تقييم آليات التنظيم و المشاركة في المعارض و الصالونات الدولية و عدم الاقتصار على فكرة المشاركة فقط؛
- استغلال الكفاءات و المستثمرين الجزائريين في الخارج و خلق شبكة جزائرية دولية من اجل البحث و استغلال الفرص التصديرية المتاحة؛
- إعادة تقييم الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمتها الجزائر مع شركائها الإقتصاديين على غرار الاتفاق الموقّع مع تونس و منطقة التجارة العربية الكبرى GZALEو اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و كذا تحضير الميكانزمات اللازمة للاقتصاد الوطني بغية الاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الكبرى التي أُنشئت بموجب اتفاق بين الدول الإفريقية وقع في العاصمة الرواندية كيغالي في21 مارس 2018، و الذي دخل حيز التنفيذ في شهر جانفي2021.

6. قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 2004/06/12، العدد 39، الجزائر، ص 5؛
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 1996/03/03، العدد 16، الجزائر، ص ص 20-21؛
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 2004/06/12، العدد 39، الجزائر، ص 3؛
4. العونية بن زكوة، وهيبة مسعودي، (مارس, 2017). اثر الإنفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية 2014/2010، المجلة المغاربية للاقتصاد و الإدارة، 04(01)، صفحة 36؛
5. فريد النجار، (2002)، *تسويق الصادرات العربية*، دار قباء، القاهرة؛
6. ثامر البكري، (2006). *التسويق أسس ومفاهيم معاصرة*، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن؛
7. رابح جربوعة، (2020)، من الأمة العربية : https://eloumma-elarabia.dz/؛
8. سعيدي وصاف، (2004)،طذ نحو إستراتيجية فعالة في قطاع التصدير. *الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر*، (صفحة 02). جامعة بشار، الجزائر؛
9. عبد الرزاق محمود، (2011)، *الاقتصاد المعرفي و التصدير، الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر* ؛
10. فريد النجار، (2008)، *التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية*، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية،مصر:
11. لخضر قاسمي، (2014)، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر؛
12. محمد جاسم، (2003)، *التجارة الدولية*، دار الزهران، عمان، الأردن؛
13. ياسين سعد غالب، (2002)، *الإدارة الدولية*، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان،الأردن.

- مواقع الانترنيت:

1. https://www.commerce.gov.dz/organigramme-du-ministere-du-commerce consulté le 14/02/2019 à 21:00.
2. https://www.commerce.gov.dz/les-missions-du-ministere consulté le 14/02/2019 à 21:30.
3. https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe consulté le 20/02/2019 à 20:30.
4. http://www.safex.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=101&Itemid=402&lang=fr consulté le 20/02/2019 à 20:50.
5. http://www.cagex.dz/index.php?page=12 consulté le 20/02/2019 à 21:30.
6. http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/582-facilitations-fiscales consulté le 21/02/2019 à 20:50.
7. http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/579-facilitations-douaniéres consulté le 21/02/2019 à 21:50.
8. http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/583-facilitations-bancaires consulté le 22/02/2019 à 21:00.